

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 08/93
للتنشر الفوري
29 إبريل 2008

مجلس المحافظين يعتمد إصلاحات نظام الحصص والأصوات بأغلبية كبيرة

اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في 28 إبريل الجاري بهامش كبير من المشاركة إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة المتبع في الصندوق. فقد أدلى محافظو 180 بلدا بأصواتهم من أصل 185 وصوّت محافظو 175 بلدا عضوا يمثلون 92.93% من مجموع القوة التصويتية في الصندوق لصالح تغييرات في هيكل الحصص والأنصبة التصويتية بما يعزز مشاركة وصوت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ويعيد الاتساق بين أنصبة البلدان الأعضاء ووزنها النسبي والدور الذي تؤديه في الاقتصاد العالمي. وكانت الموافقة على القرار تتطلب 85% من مجموع الأصوات.

وفي تصريح للسيد دومينيك سترأوس-كان، المدير العام للصندوق، قال: "إن هذا التصويت يوضح مدى الدعم الساحق لهذه الإصلاحات من جميع أعضاء الصندوق، وأنا أشكر الأعضاء على هذا التأييد الهائل. وأضاف قائلاً: " ومع بلوغ مجمل التصويت 97.8% من البلدان الأعضاء، وموافقة 94.6% من الأعضاء على هذه الإصلاحات، فإنني أرى هذه النتيجة كبداية لمشروعية الصندوق الجديدة."

وأضاف السيد سترأوس-كان: "وبذلك يصبح الصندوق أول مؤسسة مالية دولية تجري هذه الإصلاحات العميقة في نظام الحوكمة."

وقال: "ونتيجة لهذه التغييرات، سوف يصبح هيكل الحصص والتصويت في الصندوق أكثر ديناميكية واستشرافا للمستقبل. فالهيكل الجديد يمثل خطوة مهمة نحو إعادة توزيع الأنصبة التصويتية لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ونحن نتوقع أن نرى تحولا مستمرا على هذا المسار على مدار العقد القادم."

وإضافة إلى التغييرات المزمعة في هيكل الحصص، تتضمن مجموعة الإصلاحات التي أوصى بها المجلس التنفيذي في 28 مارس (راجع [البيان الصحفي 08/64](#)) زيادة في الأنصبة التصويتية لأكثر من ثلثي البلدان الأعضاء البالغ عددها 185 بلداً، كما ستؤدي إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف – وهي أول زيادة على هذا الغرار منذ إنشاء الصندوق في عام 1944 – وسوف تتيح لكل من المديرين التنفيذيين الممثلين للدائرتين الانتخابيتين للبلدان الإفريقية بتعيين مدير مناوب ثانٍ.

وفي هذا الصدد أوضح السيد ستراوس-كان أن "زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف يعكس، بشكل خاص، الجانب المبتكر في هذا الجهد الإصلاحي، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة وصوت بلداننا الأعضاء منخفضة الدخل. وللحفاظ على هذا العنصر من عناصر الإصلاح، تتضمن مجموعة الإصلاحات المقررة آلية للحفاظ على ثبات نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات في الصندوق."

ويمثل تصويت المحافظين خطوة مهمة نحو تنفيذ مجموعة الإصلاحات المتفق عليها. ويقترح القرار تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الأمر الذي يتطلب تنفيذه موافقة عدد لا يقل عن ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء التي تشكل أصواتها 85% من مجموع الأصوات. وسوف يحتاج معظم الأعضاء إلى الحصول على موافقة هيئاتهم التشريعية المحلية قبل قبول التعديل المقترح. كذلك تتطلب زيادة الحصص المقترحة إجراءات أخرى تقوم بها تلك البلدان المؤهلة للحصول على زيادة في حصصها.

مرفق

مجلس المحافظين هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. ويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو. ويتمتع مجلس المحافظين بمعظم صلاحيات الصندوق، ويجوز له تفويض المجلس التنفيذي في جميع هذه الصلاحيات باستثناء بعض الصلاحيات التي يحتفظ بها. ويجتمع مجلس المحافظين في العادة مرة واحدة سنويا.

ويعمل **المجلس التنفيذي** بوصفه في حالة انعقاد مستمر ويتولى مسؤولية تسيير أعمال الصندوق. ويتألف المجلس من 24 مديرا تنفيذيا تختارهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان بالتعيين أو الانتخاب، إلى جانب المدير العام الذي يعمل أيضا رئيسا للمجلس التنفيذي. ويجتمع المجلس عدة مرات أسبوعيا في العادة، وغالبا ما يضطلع بمهامه استنادا إلى التقارير التي تعدها الإدارة العليا وخبراء الصندوق.

وتُخصَّص **حصّة** لكل بلد عضو في الصندوق على أسس أهمها حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي. ويحصل الصندوق على معظم موارده المالية من اشتراكات حصص الأعضاء. وتحدّد حصّة كل عضو أقصى مستوى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق وقوته التصويتية فيه، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه منه. وقد وصل مجموع الحصص في نهاية مارس 2008 إلى 217.4 وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 354.3 مليار دولار أمريكي تقريبا).